

بعد تعيينه من لدن جلالة الملك محمد السادس عضوا في أكاديمية المملكة المغربية، قدم الأستاذ محمد أمين بنعبد الله، الذي نشرت معظم كتاباته في القانون الدستوري والقانون الإداري في المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، درسه التنصيبي في موضوع «أزمة القيم وتعاقب الأجيال».

بمناسبة هذا الحدث الهام، الذي نظم خلال حفل أقيم في 6 يونيو 2024، نقدم له تهانئنا الحارة و نشكره على السماح لنا بأن ننقل لقرائنا مساهمته التي تكرر عضويته في أكاديمية المملكة المغربية.

دراسات

«أزمة القيم وتعاقب الأجيال»

الدرس التنصيبي لعضو أكاديمية المملكة المغربية

ذ. محمد أمين بنعبد الله

أستاذ بكلية الحكامة والعلوم الاقتصادية والاجتماعية،

جامعة محمد السادس متعددة التخصصات

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله حمدا يليق بجلال قدسيته،

السيد أمين السر الدائم المحترم لأكاديمية المملكة المغربية،

السيدات والسادة الأعضاء، الفضليات والأفاضل،

أصدقائي الأعزاء،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

كيف لي أن أتناول الكلمة برحاب هذه المؤسسة العريقة ذات الرسالة النبيلة، في هذا اليوم الأغر والمشهود بالنسبة لي، دون أن أستسلم لدافع لا يقاوم، للتعبير عن الإحساس الذي يخالجني من فرح عميق وسعادة غامرة واعتزاز يشحذ الهمم، هو الإحساس الذي يغمرنني بعد ما حظيت بشرف عظيم أنعم به على شخصي المتواضع صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بارك الله في عمره وأدام عزه وملكه، بتفضله الكريم بتعييني عضوا في أكاديمية المملكة المغربية، أكاديمية تعيش عقدها الخامس بازدهار فاتن وتألقت ساطع ونشاط مستمر. فمهما كانت الكلمات التي قد استخدمتها للتعبير عن مدى شكري وامتناني لقائدنا الهمام، فإنها لن ترقى إلى مستوى صدق مشاعري وما يجيش به صدري؛ فهناك، لعمرى، أوقات لا بد فيها من ترك الكلمات والعبارات جانبا لإتاحة الحرية الكاملة للحواس للتعبير بنفسها عن مضمونها، مع العلم أن هناك تواضعا في المشاعر يتطلب منا أن نترك لغة القلب لا تسمع إلا بفتور لكي لا يتعثر اللسان

عند النطق؛ باختصار، اسمحو لي أن أقول إن تنصيب أي مثقف بأكاديمية المملكة المغربية يعتبر برأي أول يوم مما بقي له من حياة؛ هذا ما أشعر به، ولن أستطيع التعبير عنه بما فيه الكفاية. فأستأذنكم لأمر إلى الموضوع الذي سأتشرف بإلقائه أمام حضراتكم، ألا وهو:

أزمة القيم وتعاقب الأجيال

1. من يستطيع أن يجادل في وجود قيم في أي مجتمع؟ فما أن تبدأ الحياة في مجتمع ما إلا وتتميز بمجموعة من العادات والأعراف في العلاقات التي تستقر بمرور الزمن، لتصبح مبادئ قائمة نتيجة تنامي ثقلها الذي يمنحها صفة «القيم»، إذ أن كل جيل يتميز بقيمه. في هذا الصدد يتفق معظم المهتمين بموضوع تعريف القيم على أنها معايير مجتمعية تتسم بقبولها من لدن مجتمع محدد في الزمان والمكان. قيم إنسانية مرتبطة بمفهوم الحياة والسلوك تجاه الذات والآخرين، تتعلق على وجه الخصوص بالاحترام، والصدق، والمراعاة، والتقدير، والانفتاح، والمساعدة المتبادلة، والضيافة، والامتنان، والتضامن، والإحسان، والتعاطف، والإخلاص، والإيثار وحب الغير... والقائمة لا تنتهي. وفي معظم الأحيان، هي قيم خاضعة للتطور نظراً لمرونتها وبزوغ كل جيل يحل رويدا رويدا محل سابقه، فبحكم طبيعتها، ولكونها مرتبطة بظروف مجتمعية وبحضارات متعددة، قدرها أنها عرضة للتغير.

في حديثه عن القيم التقليدية التي لم تعد مقبولة، كتب بول فاليري في إشارة إلى الجيل الذي خلف جيله: «نحن الحضارات الآن نعرف أننا فانون»؛ وقبل المسيح بوقت طويل، أدرك هيراقليط «أننا لا نستحم أبداً في نفس النهر»؛ كما نصح سقراط، وهو أكثر صراحة وفصاحة، «لا تجبروا أبناءكم على التمسك بأخلاقكم، لأنهم ولدوا في زمن غير زمنكم». فالحديث عن القيم، إذن، يعني حتماً، دون الخوض في تفاصيل أي تعريف، الدخول مباشرة في صلب الموضوع مع بعض الملاحظات التمهيديّة.

2. يمكن القول، بصفة عامة، إن للقيم سمة مشتركة أولى، ذلك أنها عندما تظهر وسط مجتمع ما، وترسخ في العادات والأذهان، فكثيراً ما تثير صمود من يتمسكون بها في مواجهة كل من يحاربها قصد التخلي عنها.

وهناك سمة ثانية تتمثل في أن كل ما هو جديد، نادراً ما لا يصبح محل رفض، بمعنى إذا كان الجديد قد يكون مقبولاً من دون أن يفهم ويستوعب في بعض الأحيان، فإنه ليس من المألوف والطبيعي أن يتم قبوله دون أن يتصادم مع ما هو قائم وساري. وهذا يعني أن تحول القيم يأتي نتيجة تعاقب الأجيال حسب إنشاء كل جيل لعالمه الخاص من القيم، الشيء الذي يؤدي حتماً إلى اختلال في التوازن؛ بل، إلى صراع، حتى إذا تم حله، يولد من جديد مع كل جيل يأتي. هكذا هي الحياة البشرية، حيث الصراع يعد جزءاً لا يتجزأ منها لأنه، في نهاية الأمر، لا مفر من مواجهة حقيقة هي أن ظاهرة اختلال التوازن تواكب جميع المجتمعات.

3. لا شك أن هذا الاختلال يمكن التخفيف من حدته بفضل التنشئة الاجتماعية والضوابط والمراقبة التي تمارس على أفراد المجتمع، وتجبرهم على احترام القيم، خاصة عندما توضع كقواعد قانونية ملزمة! أليس الامتثال للقاعدة القانونية قيمة من القيم، ولو تحت طائلة الجزاء؟ هل يمكن نفيها؟ أليست عملية ضمن التنشئة الاجتماعية التي، كلما ازدادت فاعلية وتكاملية، قد تؤدي إلى قبول القيم دون أي نقاش؟ ومع ذلك، هل هذا هو الحل إذا اعتبرنا أن الاندماج الكامل لأي مجتمع هو أمر شبه مستحيل؟ إن عدم الاستقرار الاجتماعي لا يعني فقط أن الأجيال في صراع دائم، بل أن كل مجتمع يتميز بنظام مكون من أطراف مختلفة ومصالح متباينة وفي كثير من الأحيان، ذات أهداف وقيم متناقضة.

4. إن المشكلة أبعد ما تكون عن البساطة، بل إنها معقدة بشكل لا يمكن إنكاره أو تجاهله لأنه في الواقع ليس إلا نتيجة لتعاقب الأجيال؛ وحتى إذا كانت بعض القيم تعتبر ثابتة وكونية، فإنها تبقى، في كل مجتمع، ذات معنى محدد يعكس صورة المجتمع الذي تنبثق منه؛ لذلك يبدو من غير المناسب التعميم على أساس عدد كبير من المجتمعات ذات الأسس المختلفة تمامًا، فثمة مجتمعات قد يكون للقيم فيها معنى يقترب من المقدس ولا يمكن فهمه بأي شكل من الأشكال في أي مكان آخر، كما أن هناك مجتمعات أخرى قد يكون فيها مفهوم القيم قد تغير إلى درجة يصبح معها، تدريجياً، خالياً من أي مضمون؛ فالحديث إذن عن أزمة القيم يستوجب الابتعاد عن التعميم، دون أن نتجاهل حقيقة أنه مهما كان مضمون القيم، فإن الحفاظ عليها يبقى مرهوناً بالتغيرات الاجتماعية التي تميز كل مجتمع؛ هذا هو بيت القصيد وهذه هي إشكالية الموضوع.

5. فانطلاقاً من فكرة أنه لا يوجد مجتمع جامد لا يتغير، هل يمكننا القول بأن التغير الاجتماعي يخلق قيماً جديدة، أم أنه مسؤول عن اختفاء القيم القديمة للأجيال السابقة؟ عند التأمل، لا يمكن أن تكون الإجابة إلا تقريبية، فحينما يمكن القول بأن القيم هي أصل التغير الاجتماعي، يمكن كذلك إضافة أن التغير الاجتماعي هو الذي يمحو القيم من خلال الممارسات والسلوكيات التي تصبح شائعة لدرجة أنها من المحتمل أن تتسبب في نسيان كل القيم الموجودة في الذاكرة الجماعية أو على الأقل بعضها؛ ومع ذلك، لا بد من القول إن الصراع بين قيم الجماعات المختلفة، دون أن يكون ضاراً، يمكن أن يصير مشمراً لحياة المجتمعات ذاتها؛ فالأمر الجوهرى هو أن تبقى القيم معالم دائمة في حياة المجتمع.

وبغض النظر عن كل هذه الاعتبارات، فمن الصعب أن نستبعد وجود أزمة قيم فيما يتعلق بمجالات الحياة المختلفة في المجتمع. إن فكرة الأزمة تستحضر صور الخلل وصعوبة التكيف، فكيف تتجلى هذه الأزمة؟ وما هي أسبابها المحتملة؟ وما الذي يمكن الاهتداء إليه للتخفيف من حدتها وتأثيرها؟

تلکم هي التساؤلات التي أقترح محاولة معالجتها عبر محاور ثلاثة.

- I -

من مظاهر الأزمة

6. تظهر مشكلة أزمة القيم عندما يتم التخلي عن البعض منها، مما يعتبر أساسيا في مجتمع ما مكون من مؤسساته ومفكره ومنتقفيه ونخبه، أو يتم إهمالها من قبل جزء من المجتمع، فإن شطرا آخر منه يشعر بأنه لم يعد ممثلاً. ومن ثم تنشأ الأزمة عندما يشعر أفراد مجتمع معين بأن القيم الأساسية يتم الاستخفاف بها أو إهمالها أو إرجاعها إلى المرتبة السفلى ثم تجاهلها بكاملها في نهاية المطاف.

وللحديث عن الأزمة، أقترح إلقاء نظرة على تصنيف لباسيرو ديانج لعام 2008، والذي يميز بين أربع فئات من القيم:

- القيم المركزية المشتركة بين جميع السكان، بغض النظر عن الانتماء المهني أو الإقليمي؛
- القيم المحددة، وهي قيم خاصة بفئة معينة من الناس: طبقة اجتماعية أو جيل أو مجموعة عرقية أو جمعية أو سياسية أو ثقافية أو رياضية؛
- القيم المهيكلة، وهي قيم حاسمة، تنظم كل المجتمع وتنحكم في التسلسل الهرمي للقيم، وتوفر التفسير النهائي للخيارات الحاسمة، وعلى أساسها يتم تحديد اتجاه الحياة؛
- القيم العامة أو الإجمالية، التي تتجاوز مختلف مجالات الحياة الاجتماعية وتمتد إلى جميع العلاقات الإنسانية.

على أساس هذا التصنيف، ومع ملاحظة أنه لا يمكن أن توجد قيم كونية معترف بها في كل مكان على هذا النحو، تجدر الإشارة إلى أنه في كثير من الأحيان يتم تقييم مفهوم الأزمة بمعيار أخلاقي، حتى وإن كان مفهوم القيم يشير إلى أكثر المجالات تنوعاً يمكن أن يكون ذلك في مجالات التربية والسياسة والأسرة والدين والفن وما إلى ذلك. وباختصار، إن الحديث عن أزمة القيم، ينبني على عدم الوفاء بمتطلبات الأخلاق التي بينها وبين القيم، علاقة جدلية لا تنتهي.

7. تنشأ أزمة القيم، إذن، عندما لا يعود سلوك الفاعلين الاجتماعيين منسجماً مع الأخلاق، وذلك بانحرافه عن الاختيار الصحيح عما هو حسن ومقبول أخلاقياً وجدير بالثناء من ناحية، وعما هو سيئ ومذموم من ناحية أخرى. فالقيم في المجتمع تكون حسنة وجديرة بالثناء عندما تستجيب لطموحاته وترضي مطالب أفرادها وتساعد على تعزيز المثل العليا فيه. فمئذ أن وُجدت الدنيا والعالم يعج بأمثلة في كل المجالات؛ فالمواطنة الفاسدة التي تسود أحيانا، والسياسي الفاسد الذي يتخذ من النفاق والكذب عملة للتبادل، ورجل الدين الذي يضحي بإيمانه من وراء مظهر الأولياء من أجل المصلحة والكسب غير المشروع، والموظف الذي لا ضمير مهني له، والمعلم الذي لا يهتم كثيراً بجودة عمله، ما هي إلا أمثلة قليلة، وما خفي أعظم!

في هذا الصدد، يمكننا أن نتساءل هل استباحة مثل هذه السلوكيات المؤسفة اليوم يفسر أزمة القيم؟ هذا سؤال، بغض النظر عن كونه مرتبطاً بزماننا الآن، فإنه كان مطروحا على الدوام. ألا يمكن القول إذن إن نفس الأزمة تتكرر بدرجات مختلفة ومرجعيات مرتبطة بعصر معين، كي نقر بأن كل عصر يتميز بأزماته؟ وفي نفس الاتجاه تجدر الملاحظة بأن أزمة القيم لا ينبغي أن ننظر إليها على أنها خاصة بمجال معين، بل لكونها تمس أكثر المجالات تنوعاً، وذلك بسبب العلاقة الجدلية التي تربطها بالأخلاق كما سبق القول.

8. وعلى أي حال، تجدر الإشارة إلى أن القيم، سواء كانت مركزية أو محددة أو مهيكلية أو عامة أو اجمالية، فهي بطبيعتها عرضة للتغيير؛ تتغير بوتيرة تطور خصوصيات المجتمعات، وكذا على مستوى الضمائر والعقليات. وبما أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يظل ثابتاً في حالته الأصلية، فإن القيم التي تميزه في وقت معين ترافق عملية التغيير التي لا مفر منها وتتضمن مبادئ تعد جزءاً من الكونية، فمنذ أكثر من أربعين عاماً، في مقابلة نشرت في صحيفة لوموند في 29 أكتوبر 1991، طرح الفيلسوف بول ريكور (1913-2005) سببين لتبرير الوضع الخاص والمتحول لمفهوم القيم.

أولهما، يجمع مفهوم القيم بطريقة فريدة بين الموضوعية والذاتية، فالقيم مفروضة ذاتياً، باعتبارها تراثاً لتقاليد ما، ومن هنا طبيعتها الموضوعية، ولكنها لا توجد بالفعل إلا من خلال التزام الفاعل الاجتماعي، عندئذ، يظهر جانبها الذاتي، إذن، عندما يتم وجودها بالفعل كقيم، فإنها ترقى إلى قبولها وتبنيها.

ثانيهما، ما أن يتم تبنيها، حتى تقع في منتصف الطريق بين القناعات الثابتة لمجتمع معين وبين عمليات إعادة التقييم المستمرة التي يفرضها تغير الظروف، وبالتالي فهي تعتمد على عوامل الزمان والمكان.

ولتوضيح هذه الخصوصية الثانية للقيم، قال بول ريكور: «يمكننا أن نفكر فيما يراه الراكب من خلال نافذة القطار؛ يمر المشهد، ولكن ليس كل مكوناته بالسرعة نفسها، فالآفاق البعيدة تنزلق ببطء، والجسور القريبة تمر بسرعة؛ ومن وجهة نظري، فإن القيم تقع في مكان ما بينهما». ويضيف: «في كثير من الأحيان، في نقاشاتنا الحالية، ننسى هذا الموقف المحدد للقيم؛ يعتمد الدوغمائيون بسهولة شديدة على ثبات الأفق؛ أما العدميون فيؤكدون بسهولة شديدة على الاختفاء الفوري للأفق والطبيعة الهشة للقيم؛ على العكس من ذلك، يبدو لي أن الفئات التوجيهية الكبرى للسياسة تقع في مكان ما بين الاثنين. فهي لا تمر في غمضة عين، إنها جزء من المدى الطويل، لكنها أيضاً قابلة للتلف بشكل أساسي وبالتالي يجب تحديثها باستمرار للاستجابة للتغيرات السريعة جداً في تاريخنا».

يجب ألا نغفل أن أزمة القيم لا يمكن أن تقيم إلا في إطارها العام. فعلى سبيل المثال، إذا كان مفهوم الأخلاق، على نطاق واسع، يستحضر كل القيم المعيارية للحياة في المجتمع من خلال وضع نموذج

للعيش، فهناك القليل من الأفعال التي لا تنطوي على قيم، لأن أخلاق المجتمع، بما يرتبط بها من قواعد وقوانين، لا تقتصر على الأداء الاجتماعي فحسب، بل هي أيضاً نقطة مرجعية أساسية للهوية الفردية.

وبنفس المعنى، يمكن التمييز بين الأخلاق الجماعية والأخلاق الفردية، التي تتميز في بعض المجتمعات المسماة بالحديثة لتندمج في مجتمعات أخرى تعتبر تقليدية، حيث ترتبط شيئاً ما الحياة الخاصة بالحياة الاجتماعية.

9. فهل من الممكن إذن تجنب أزمة القيم، إذا كان تطور المجتمع والتغيرات التي تحركه تعتبر من الحقائق التي يمكن السيطرة عليها لمواجهة الأزمة؟ عند التأمل، ليس من الصحيح القول بأن التغيرات في المجتمع هي التي تؤثر على القيم الموروثة من الماضي؟

فبالرجوع إلى التصنيف الذي ذكرناه قبل قليل، يمكننا أن نرى أن القيم المركزية التي يتقاسمها جميع السكان، بصرف النظر عن الانتماء المهني أو الإقليمي، والقيم العامة أو الاجمالية التي تتجاوز مختلف مجالات الحياة الاجتماعية وتعلق بجميع العلاقات الإنسانية، هي التي من شأنها أن تكون موضوع أزمة. في هذه المجالات، يمكن للقيم، في رأينا، أن تدمم إلى ما لا نهاية ودون التخلي عنها، طالما أنها تؤخذ بعين الاعتبار للحفاظ عليها. بالنسبة لهذه الفئات من القيم، سنحاول ملامسة الأسباب المحتملة للأزمة؟

- II -

من الأسباب المحتملة للأزمة

10. إن الحديث عن أسباب محتملة يعني ضمناً عدم وجود أسباب محددة ودقيقة ومستقرة لا تقبل أي جدال؛ سيكون من قبيل الزعم المطلق تحديد سبب معين لجذور وأسس الأزمة في قيم المجتمعات التي ليست في النهاية سوى أنظمة ديناميكية ذات غايات مختلفة، أو بالأحرى، متناقضة. ومع صعوبة إنكار وجود علاقة سببية حتمية معينة بين الوقائع الاجتماعية والقيم، فإنه يجب أن ندرك مع ذلك أن استخدام مفهوم السببية لا يمكن أن يبرز، بالتأكيد، علاقة بين وقائع مختلفة بقدر ما يمكن أن ينتج عن السبب نفسه آثار متباينة.

مثلاً يمكن أن تكون التغيرات الاجتماعية مسؤولة عن تفكك القيم، فإنها، في الواقع، جديدة بأن تساهم في تعزيزها. ويصدق هذا الأمر بشكل أكبر بالنظر إلى أن العلاقة السببية بين مجموعتين من الحقائق يمكن أن تؤثر على تصرفات الفاعلين الاجتماعيين نتيجة للأهمية التي يولونها لقيم معينة في ضوء معرفتهم بالوقائع الاجتماعي. فمن هذا المنظور، لا يمكننا أن نتحدث باليقين عن الأسباب ملمحين بأننا من خلال العمل بها يمكننا التغلب على التأثير الناتج عنها، ففكرة الاعتراف بأن النظام الاجتماعي

ديناميكي وقابل للتغيرات المتعددة تقودنا إلى الإقرار بأن القيم لا يمكن أن تكون معفاة من التغيير أو التفكك.

11. في فرنسا، منذ أكثر من قرنين من الزمان، وتماشيا مع قيم ذلك الوقت، صدر قانون في 17 نوفمبر 1800 يمنع «ارتداء النساء ملابس الرجال» باستثناء حالة ركوب الدراجات والخيل، ويمنعهن من ارتداء السراويل؛ هذا القانون، الذي لا يمكن تصوره اليوم على الإطلاق، كان مع ذلك مقبولا نسبيا مع قيم الثورة، قيم ذلك الزمن، الذي كان يشترط على أي امرأة ترغب في ارتداء ملابس الرجال الحصول على إذن أو ترخيص من محافظة الشرطة؛ ولم يتم نسخه إلا في عام 2013 بناءً على طلب أحد أعضاء مجلس الشيوخ، لكونه «يتعارض مع مبادئ المساواة بين المرأة والرجل»! والواقع أن هذا القانون مرت عليه 213 سنة وأصبح متجاوزا بعدم الاستعمال؛ وأقل ما يقال عنه اليوم، أنه غير قابل للتصور.

كما أنه في أوائل العشرينيات من القرن الماضي، كان القضاء الإداري الفرنسي (مجلس الدولة، 7 نوفمبر 1924) قد وافق على قرار منع العمدة من إقامة مباراة ملاكمة بحجة أنها «تتعارض مع النظافة الأخلاقية»! وهو أمر غير وارد على الإطلاق في عالم اليوم!

وقبل حوالي ستين عاماً، في 18 ديسمبر 1959، كان مجلس الدولة الفرنسي قد قرر بأن عمدة المدينة يمكنه قانوناً منع عرض فيلم في النطاق الترابي لبلديته «يتعارض مع الآداب العامة أو من المحتمل أن يكون له تأثير على الأخلاق العامة». كان ذلك في مدينة نيس، وكان عنوان الفيلم اعتبر يمس بالأخلاق، نتساءل اليوم ماذا يا ترى سيكون موقف القضاء الإداري لو تم منع عرض الشريط نفسه أو فيلم مشابه له؟ أكيد أن في عالم قيم اليوم، سيكون مثل هذا الحظر غير واقعي بطبيعة الحال وغير قابل للتصور!

12. وباختصار، فإن تقييم تغيرات القيم لا يمكن أن يكون مقنعاً دون الرجوع إلى معايير الأخلاق والآداب، وهي معايير ثابتة لا تتغير، فضائل غير قابلة للزيادة أو النقصان وموجودة على الدوام. غير أن الحديث عن أسباب أزمة القيم بشكل عام، حتى بالإشارة إلى الأخلاق والآداب، لا يبدو مناسباً، لأن المجالات التي يتم فيها اختيار القيم ليست كلها متشابهة لنحدد أصل أزمته؛ فالحياة داخل المجتمع ككل ليست كالحياة داخل بنية معينة محصورة ومغلقة، فهي، وإن كانت تنتمي إلى هذا المجتمع، فإنها تبقى منفصلة عنه لأن القواعد التي تحكمه وتُملي قيماً خاصة به تختلف عن تلك التي تطبق على مستوى أعلى أو حتى داخل بنية أخرى. وإن كانت بعض القيم المذكورة مثل، الاحترام والصدق والأمانة والمراعاة والتقدير والانفتاح والمساعدة المتبادلة والكرم والضيافة والامتنان والتضامن والإحسان والتعاطف والإخلاص والإيثار وغيرها، حاضرة في جميع المجالات، فإن هناك بعض القيم الأخرى التي يكون تطبيقها مقيداً وغير قابل للاختلاف.

13. ومع ذلك، يبدو من المناسب أن نلاحظ أن السبب الرئيسي لفقدان بعض القيم وتدهورها قد يكمن ببساطة في سكوتنا عن الحقائق التي تدعو إلى التشكيك فيها. ألا يقال إن الشر يسود عندما يقف الأختيار مكتوفي الأيدي؟ أليس التدمير المتسلسل والمنهجي لشعب بأكمله بذريعة الحماية من الخطر وتحت مظلة الدفاع عن النفس هو اعتداء واضح على قيمة مرتبطة مباشرة باحترام الحياة البشرية؟ تلك القيمة التي بررت تدخل الدول العظمى في العالم ضد النازية والفاشية في القرن الماضي؛ إن هذه القيم العالمية نفسها التي تتجاوز مختلف مجالات الحياة الاجتماعية وجميع العلاقات الإنسانية، كقيم التعاطف والصدق والإخلاص التي باسمها تحركت الأمم للانتفاض بقوة ضد شرور العصر، قد وُضعت للأسف على الرف، ليحل محلها نقيضها بامتياز، أي ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين. لا داعي للقول إن السبب الرئيسي لهذا الانحطاط هو تقاعس أولئك الذين يستطيعون التصرف، والذين هم بصمتهم شركاء في الإيابة الجماعية والمنتظمة بالمعنى القانوني الواضح للمصطلح.

14. ويبدو لنا أن الأسرة هي الموضوع المثالي لتقدير بعض القيم المتأصلة فيها؛ فاحترام الوالدين، والتقدير والعرفان الواجب لهما، والتضامن بين أفراد الأسرة الواحدة هي بالتأكيد قيم مقدسة، ولكنها لم تعد توظف كما كانت في السابق؛ هنا تكمن الأزمة بالفعل، وهذا ما يدعونا إلى البحث في الأسباب، التي يتبين لنا، ونحن نقرب منها، أنه من المستحيل تحديدها، لأن سبب تدهور قيم ما ليس في الواقع سوى نتيجة لمجموعة من المؤشرات ذات المصادر المتعددة والمتنوعة؛ لقد أدت وسائل التواصل المتطورة اليوم إلى الاقتناع بان عملية التعليم لم تعد حكرًا على الأسرة بل استولت عليها الشبكات الاجتماعية التي تفرض في معظمها مفهوماً مختلفاً تماماً عن مفهوم آبائنا وأجدادنا. ونتيجة لذلك، فإن الوسائل التي تمكن جميع السكان من دمج قيم المواطنة والتماسك الأسري التي لم تكن يوماً ما موضع جدال قد تراجعت للأسف. فمع الأساليب الجديدة في التدريس التي تتجاهل ما يمكن الحفاظ عليه وصيافته، لم تعد المدارس قادرة على أداء مهمتها التقليدية في الهيكلة الثقافية.

في هذا الصدد، اسمحوا لي أن أتقاسم معكم ما أتذكره على الدوام. عندما كنت في المدرسة الابتدائية، كان المعلم يحرص على أن يقرأ لنا صفحتين أو ثلاث صفحات من نص أخلاقي كل صباح ويناقشنا في محتواه قبل أي درس؛ وفي نهاية كل حصة، والتي لم تكن تستغرق أكثر من ثلاثين دقيقة، كنا نتذكر الدرس الأخلاقي الذي كان المعلم ينقله لنا بلباقة ومودة والذي كان يتناول علاقانا اليومية داخل البيئة التي كنا نتردد عليها وخاصة داخل الأسرة.

15. قبل عامين أو ثلاثة أعوام، أتيت لي الفرصة لمشاهدة فيلم وثائقي عن تعليم الأطفال وكيفية غرس وتلقين قيمتي التضامن والتكافل في نفوسهم؛ كانت الطريقة بسيطة للغاية، تتضمن أخذ مجموعة من اثني عشر طفلاً تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسادسة إلى غرفة بها عشرة مقاعد فقط ويطلب منهم الجلوس لتناول وجبة طعام تقدم على عشر صواني؛ والفكرة هي أن تضعهم في موقف يضطرون

فيه إلى ترتيب جلوس جميع الأطفال الاثني عشر عندما يكون هناك عشرة مقاعد فقط وأن يأكل الجميع عندما يكون هناك عشر صواني فقط لاثني عشر طفلًا؛ في الواقع، لقد تمكنوا جميعًا من الجلوس في هذه الظروف الضيقة وتناول الطعام من خلال مشاركة الوجبة، كان ذلك تعليمًا طبيعيًا وفعالًا في التضامن.

16. كيف لنا ألا نستحضر المثال الرائع للتضامن والإحسان المتبادل بين سكان الأزقة والدروب الضيقة في مدننا العتيقة! ذكريات مليئة بالدروس والفضائل العظيمة؛ فقد علمنا آباؤنا أنه من تقاليد التضامن، عندما كان الحرفي الذي كان دخله يقتصر على ما يكسبه من عمله اليومي، يجد نفسه في ضائقة ولا يستطيع العمل، كانت زوجته أو أحد أقاربه يترك باب بيته مفتوحًا للإشارة إلى حاجته إلى المساعدة، وما أن يلاحظ أحد جيرانه أو زملائه ذلك حتى يشرع في القيام بمساعدة الآخرين في شراء ما يلزم لملء السلة بالطعام الذي يحتاجه، ويضعها في خفاء عند مدخل منزل الأسرة التي تعاني من الضائقة ويغلق الباب دون أن يلاحظه أحد حتى لا يعلم جاره من أين جاءته المساعدة!

وفي بعض مناطق المغرب، عندما يتوفى شخص ما، فإن الأسرة، إذا استخدمنا تعبيرًا شعبيًا، «لا تشعل النار لمدة ثلاثة أيام»، مما يعني أن الأقارب والجيران هم الذين يتكفلون بكل ما يلزم لدعم الأسرة المفجوعة وتوفير جميع احتياجاتها خلال فترة الجنائز والعزاء؛ هذا التقليد، الذي لا يوجد في كل مكان، لا يزال، بفضل الانتقال، شائعًا في الأحياء الشعبية العتيقة في العديد من مدننا.

وهذا ما يقودنا إلى جوهر سبب فقدان بعض القيم التي يجب أن تستمر؛ يكمن سبب غياب التعليم في تراجع نقل القيم، والدور الذي يمكن أن يلعبه القانون في حمايتها.

- III -

من الوسائل الممكنة لمواجهة الأزمة

17. إننا أمام حقيقة مؤسفة! لا توجد وسيلة محددة لإعادة ترسيخ القيم كما عهدناها، إلا أنه يبدو من الممكن استدراكها وإدماجها في حياتنا اليومية. وباعتبارها انعكاسًا للمجتمع ونتائج له، فإنها، حتمًا، تظل رهينة تطوره. وعلى الرغم من قدرتها، إلى حد كبير، على التأثير في سلوك أفرادها، فإنه يلاحظ، أنها يمكن، من ناحية أخرى، أن تخضع للتحويلات التي يمارسها هؤلاء الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر للحفاظ عليها أو لاختفائها، وبالتالي لا يمكن معالجة أزمة القيم بوسيلة واحدة، بل بطريقة متعددة الأوجه تجمع بين التعليم ونقل القيم والقانون.

18. حتى وإن كان التعليم لا يستطيع تحقيق كل شيء، كما قال أوليفي ربول، في كتابه فلسفة التربية، 2018، ص. 24، يجب الاعتراف أنه لا يمكن القيام بأي شيء من دونه؛ فهو الوسيلة الأساسية بامتياز لإدامة قيم أي مجتمع؛ ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بينه وبين التعليم الذي غالبًا ما يقتصر على

تقريب المعرفة ونشرها. فقد يكون المرء متعلماً تعليماً جيداً مع أنه يفتقر تماماً إلى التربية اللازمة للتنظيم الاجتماعي الجيد وتعزيز القيم الإنسانية.

فالتربية يجب أن تهئ الفرد اجتماعياً وتجعل منه شخصاً متشعباً بثقافة بيئته؛ وهذا الأمر لا يخص المدرسة وحدها، بل هو مسؤولية الجميع، مما يجعل كلا من المدرسين والآباء، وحتى الفاعلين السياسيين، شركاء في مهمة مشتركة تجمع بين التقليد والحدثة بمعنى التجديد. لا ينبغي النظر إلى أزمة القيم على أنها حتمية، لأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدور التربية التي من واجبها دمج كل ما هو جديد بما هو مفروض على المجتمع ونتاج تطوره؛ فالتربية هي وحدها القادرة على الحفاظ على العلاقة الوثيقة بين التقليد والحدثة دون أن تخوض في التعلق بما هو قديم تماماً من الماضي، أو تغوص في ما هو مبالغ في تقديره بحجة أنه يأتي من الحدثة؛ وفي اعتقادنا ان إهمال التوازن بين هذه المعايير هو الذي يعقد معادلة أزمة القيم.

19. وإلى جانب التعليم، الذي يجب أن يتم بشكل منهجي للحفاظ على القيم، هناك بالطبع انتقال القيم، الذي يتم هو الآخر من جيل إلى الجيل الذي يخلفه، بشكل تلقائي تقريباً، من خلال الممارسة والعرف. وعلينا أن نحذر من الوهم بأن ذلك يمكن أن يتحقق عن طريق النكاثر المتماثل من جيل إلى جيل يليه، مما يشبه الاستنساخ. ذلك أن الأمر ذو صلة بحياة مجتمع توجد فيه، بحكم طبيعته، مواجهة مستمرة بين قيم الحاضر وقيم الماضي. وفي الواقع، كيف ما كان الانتقال يجب تجنب التمسك بالمحافظة المطلقة التي من شأنها أن تحبط التقدم وتخلق عالماً بلا مستقبل، تسود فيه الحلول التي قدمتها التقاليد بتكرارها.

فكما يجب استبعاد مثل هذا التطلع إلى المحافظة المطلقة، كذلك لا يمكن للتقليد أن يواجه تحديات الحدثة التي تفرزها العولمة ووسائل الاتصال ونشر المعلومات الجديدة على العالم بأسره. فلإدراك ما يمكن إدراكه، يجب تقييم القيم وإعادة ذلك باستمرار في ضوء حقائق واهتمامات العصر الذي نعيش فيه؛ فثقافة المجتمع، بطبيعتها، ليست جامدة، فحتى لو كانت مخرصة للتقاليد، فهي مشبعة بالتطورات الجديدة التي يجب أن تأخذها في الاعتبار دون إنكار نفسها، بدون الانزلاق إلى المحافظة المطلقة أو الرجعية اللامشروطة. ويجب، من جهة أخرى، تجنب المبالغة والإفراط في نقل القيم بإعطاء الحدثة أكثر مما تستحق، لأن الحدثة، في حد ذاتها، لا يمكن أن تتكرر إلا على أساس التقاليد، حيث ما يعتبر حديثاً يمكن أن يصبح مع مرور الوقت تقليدياً نتيجة للتقدم. لا داعي، في اعتقادنا، إلى وضع التقليد والحدثة في مواجهة بعضهما البعض لإثبات أسبقية أحدهما على الآخر. فلا يمكن قبول أي منهما أو رفضهما كلياً. بالطبع، لا يمكن تجاهل التقدم، ولكن يجب ألا ننسى حقيقة، وهي أن الحدثة، على الرغم من فوائدها والتطور الذي تتيحه، لا تخلو من مشاكلها الاجتماعية، فلا يمكن الاستغناء عن التقليد

تماماً. إن إبداع ثقافة حية لا يمكن أن ينجح إلا على أساس التقاليد والهوية الوطنية. إنها مسألة نقل القيم برمتها التي يمكن أن يساهم فيها القانون إسهاماً حاسماً.

20. ومن بين القيم، هناك قيم محددة، محتفظ بها كقيم مركزية وفقاً للتصنيف الذي سبق ذكره، يعتبر احترامها شرطاً لا غنى عنه لتماسك المجتمع ككل. وهذا هو دور الدستور والتشريع في أي نظام قانوني، باختصار، دور القانون.

رغم إهمال هذا الجانب، فالحقيقة هي أن القانون لا يستطيع أن يجيب عن كل شيء، فإنه يمكن أن يساعد على إقامة علاقات تقوم على معايير راسخة ومشروعة وليس على خيارات الأفراد. إن سيادة القانون ليس وهماً، بل هي حقيقة يجب التعامل معها باقتناع؛ قد يكون من الصعب تحديد مفهوم دولة الحق والقانون، إلا أنه من السهل تخيل بمرارة مجتمع بدون قانون والفتنة التي قد يكون متخبطاً فيها. فالعديد من المعايير التي تتبع من ذلك ترتبط إلى حد كبير بالقيم وحماتها؛ وينطبق ذلك على ما يعرف بالحقوق والحريات الأساسية، التي ترتبط ممارستها بالوفاء بالواجبات من قبل جميع أفراد المجتمع، أو على قانون الأسرة الذي يتطلب المراجعة لتكييفه مع التغيرات التي تطرأ على المجتمع مع الإخلاص للقيم الثابتة، أو على مفاهيم التسامح واحترام الآخر، التي من دونها يمكن أن يصطدم العيش المشترك بأكبر الصعوبات.

21. هل من الممكن اليوم تخيل مجتمع منظم، يحيا من دون دستور، من دون ميثاق اجتماعي، وبدون ميثاق أساسي؟ إن بعض الدول، إن لم تكن قد كتبت، فهي تمتلك مجموعة أعراف، وكمراجع مقدس يعكس تعلقها بمضمون مجموعة كاملة من القيم التي يكون احترامها أكثر وضوحاً مما لو كانت وثيقة مكتوبة. لا يمكن تصور دولة بدون دستور بسبب التخوف مما قد تقع فيه من انزلاقات لربما تؤدي إلى فوضى يصعب التحكم فيها. فعلى هذا المستوى تحديداً يتم تكريس القيم المرتبطة بالحقوق والحريات الأساسية، إذا انطلقنا طبعاً من أن فكرة دسترة أي نظام قانوني تفترض مسبقاً عملية تحول تكون في نهايتها كل القيم التي تكرسها مشروطة بالتشريع والسوابق القضائية على حد سواء. كل ما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية، وكذلك الواجبات تجاه الأمة، يحتل مرتبة هرمية أعلى من القواعد التشريعية والتنظيمية؛ وفي هذا الصدد، يبرز سؤال وجودي إلى حد ما، هل هذه الحريات والحقوق، وهذه القيم الدستورية أساسية نظراً لكنهها وماهيتها، أم أنها فقط ارتقت إلى هذه المرتبة لأنها بطبيعتها أساسية؟ وبعبارة أكثر وضوحاً، هل هي أساسية لأنها دستورية أم العكس؟ وبعيداً عن كونها ممارسة فكرية بحتة، فإن هذه المعادلة القانونية تسلط الضوء على دور القانون بأبعاده التي تشمل الدستور وإنتاج المعايير والسوابق القضائية في تنظيم العلاقات الاجتماعية وتعزيز القيم التي تعود جذورها إلى عادات من فجر التاريخ، وتلك التي ظهرت نتيجة أسلوب جديد للحياة.

22. إن الفكرة القائلة بأن الدستور، وهو المعيار الأعلى في قمة الهرم القانوني، والذي ينشئ قيما معينة، تدفعنا لنصبح أكثر ميولا إلى قبول دور القانون الوضعي كنظام معياري حيث دسترة قيم ما (حرية أساسية أو حق أساسي) تفترض تدخل السلطة التأسيسية وحدها من أجل قيامها، لتصبح بذلك لاحقا بمثابة معيار ومرجع للقاضي الدستوري في مراقبته للقانون الذي يحكم القيمة المكرسة دستوريا. إلا أن الفكرة الأولى هاته تقابلها فكرة أخرى، مفادها أن السلطة التأسيسية تكفي فقط بقبول القيم القائمة بالفعل بشكل طبيعي وموضوعي باعتبارها قيما أساسية بحيث يكفي الدستور في وظيفته بحماية القيم الراسخة في اللاوعي الجماعي. على أي حال، فإن الفكرتين لا تقللان، البتة، من دور الدستور والقانون بشكل عام، تجاه القيم كمبادئ ثقافية وأخلاقية واجتماعية أساسية توجه تصرفاتنا داخل المجتمع. والأمثلة ليست بالقليلة في هذا الشأن، ودون أن ندعي الحصر، يمكننا أن نذكر العديد من مواد الدستور المغربي التي تتناول المساواة بين الرجل والمرأة، وحماية السلامة الجسدية والمعنوية لجميع الأشخاص وخصوصياتهم، ومبدأ قرينة البراءة، وحرية الفكر، والأسرة كوحدة أساسية للمجتمع، وما إلى ذلك.

وبالطبع، فإن استحضار القضاء في هذا السياق، يعد أمرا ضروريا، إذ له دور حاسم في تسليط الضوء على القيم التي يجب على المجتمع مراعاتها. ويمكن أن نستدل بقرارين سنذكرهما على سبيل المثال فقط، اتجه فيهما القاضي الإداري المغربي، مترفعا عن التطبيق الحرفي للنصوص، نحو تكريس قيمة لم ترد صراحة في القانون.

فمنذ حوالي ثلاثين سنة، قضت الغرفة الإدارية لمحكمة النقض (14 ديسمبر 2005، كوياس غارسيا)، من أجل التعويض عن وفاة سائحة قتلت خلال الهجوم الإرهابي على فندق أسني بمراكش، بأن تدفع الدولة تعويضا لذوي الحقوق ليس على أساس الخطأ الإداري بل على أساس التضامن الوطني؛ وفعلت نفس الشيء في قرار آخر (11 أبريل 2013، بنمزورة)، حيث قضت المحكمة بتعويض تلميذ فقد سمعه بعد تلقيحه في مدرسته، رغم ثبوت أن استخدام اللقاح المعني لم يكن سببا في ما أصابه، واستبعدت الغرفة الإدارية نظرية المخاطر المنصوص عليها في القانون واعتمدت، دون أي أساس قانوني، نظرية التضامن الوطني التي تستند إلى فكرة القيمة الأخلاقية.

23. وفي الوقت الحاضر، قبيل أسابيع قليلة، وفقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك، جرت مشاورات لتبادل الأفكار بين مختلف الفاعلين في الحقل الديني والحقوقية تمهيدا للوصول إلى بلورة اقتناعات تيسر عمل المشرع بغية وضع مدونة للأسرة تتماشى مع الظروف الجديدة لعصرنا، وذلك مع بقائها في الوقت نفسه وفيه لمصدرها الديني. فالأمر يتعلق بمقاربة قانونية دقيقة لا تقاس فيها موهبة واضعي النص إلا بمعيار الحفاظ على القيم الثابتة المشبعة بقدسية الوحي والقيم الناشئة عن القيود الجديدة للحياة في هذا القرن الحادي والعشرين؛ وهنا بالتحديد سيرز الدور الأساسي للمشرع في تعديل القانون مع احترام القيم التي يصعب تجاهل أصولها الدينية وتلك التي يجب أن تؤخذ في عصرنا الحاضر بعين الاعتبار.

أليس تنقيح مدونة الأسرة دعوة صريحة وبالغة الأهمية على ضرورة الإقدام على التفكير في مراجعة وتحديث مجموعة كاملة من القيم المتجاوزة؟ لا شك أنها قيم كان لها ما يبررها في زمانها لارتباطها بعصرها، من ضمنها ما يعود إلى أربعة عشر قرناً، وارتبطت بتقاليد عائلية وقبلية سائدة في ذلك الوقت. أليس هذا دليلاً على أن هذه القيم، في ضوء مرور الزمن، يجب أن تكون موضوعاً للتفكير الجاد في مراجعتها لما تخلق من أزمة جراء تطبيقها، أو بكل بساطة، تضيع في غياهب النسيان؟ وهي القيم ذات الصلة مباشرة بوضع المرأة والزواج وتعدد الزوجات والطلاق وحضانة الأطفال في حالة الانفصال ومدى صلاحيات المرأة المطلقة على أطفالها... إلخ.

لقد تغير الزمن، فلو بُعثَ اليوم في هذا القرن الحادي والعشرين فقهاء عظام وأعلام من فقهاء أحكام الدين في فجر الإسلام لوجدوا حتماً حلولاً لمشاكل لم يكونوا يتصورون وجودها في عصرهم، ولراعوا في إطار الاجتهاد جميع العناصر دون استثناء، معتبرين الزمان والمكان دون المس بالجواهر. ألم يكن الإمام مالك عندما يُسأل عن مسائل دينية لم تطرأ بعد، كان يجيب: «دعها حتى تقع»؟ ومن المؤكد أن مثل هذا الموقف لم يكن يقصد به تأخير الجواب، بل كان يقصد رؤية المشكلة في مجملها وبحذافيرها وفي أدق تفاصيلها حتى تقع، وفي هذا الصدد، تبرز اليوم أسئلة كثيرة تتطلب جواباً ليس من الماضي البعيد بل يتلاءم مع الحاضر المعيش مع الحفاظ على القيم الثابتة المستوحاة من الدين الإسلامي.

24. هل نخلص إلى القول بأن أزمة القيم ليست بالأمر الجديد، وأنها يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة ومتعددة؟ أليس لها علاقة بأزمات التعليم والدين والأخلاق والمواطنة؟

إذن، ما دمننا نعيش في هذا العالم وكيفما تعاقبت الأجيال في المستقبل ستظل أزمة القيم حاضرة باستمرار وبحدة دائمة؛ وستظل تكشف عن صعوبات الجمع بين التقليد والحداثة. لا سبيل للشك أن هدف القيم وسبب وجودها، يتجلى في تمكين الانفتاح والتسامح والتضامن وكل ما يشبه هذه الفضائل، التي بفضلها يمكن أن يتحقق بنجاح العيش فيما بين البشرية بكل يسر وعلى أساس سلام دائم.

*

* *

25. اسمحوالي أن أختم بالقول أنني على دراية بالتعليقات الوجيهة والحكيمة التي يمكن أن تُبدى وتوجه لهذا التأمل المتواضع، الذي تشرفت بتقديمه بهذه المؤسسة العتيقة، وقد حاولت من خلاله أن أثير بعض الأفكار التي شعرت بأهميتها، دون أن أجامل نفسي بأنني قد حددتها كلها؛ وحنماً سيتعين على المعلقين مناقشتها والإضافة إليها أو الاعتراض عليها؛ بل أكثر من ذلك، ليس من المستبعد أن تظهر في الممارسة اليومية عناصر من شأنها أن تغذي النقاش وتثريه وتجعله أكثر وضوحاً من الذي ألقيته

على موضوع القيم وتعاقب الأجيال، وبالطبع، سوف تؤكد أو تدحض البيانات التي اعتقدت صواب الاستناد إليها في تفكيري، وفي هذا الصدد، كما في العديد من المجالات الأخرى، لا عيب في أن نكون مخطئين!

شكرا على لطف إصغائكم.